إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية (2000-2017م)

إعداد :

أ.د. سعد عبد الله سيد أحمد الكرم . أستاذ الاقتصاد , قسم الاقتصاد والدراسات التجارية ,جامعة النيلين , السودان .

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد . أستاذ الاقتصاد المشارك , كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية , جامعة النيل الأبيض , السودان .

salahmas633@gmail.com Salahmas633@wnu.edu.sd

أ. محمد عبد الله أبو الحسن . باحث اقتصادي , السودان .

المستخلص:

تستهدف الورقة دراسة اتجاه حركة تجارة السودان الخارجية"2000-2017م"، تمثلت مشكلة الورقة في الإجابة على "ما هو الدور الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية في نمو وتوجيه حركة تجارة السودان الخارجية؟ وما هو أثر التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية في معالجة عجز الميزان التجاري السوداني؟. تفترض الورقة أن العلاقات الاقتصادية الدولية تلعب دوراً مهماً في توجيه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة. وأن التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية لم يؤديا إلى معالجة عجز الميزان التجاري السوداني المستمر خلال فترة الدراسة. وأن هناك زيادة في اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة حجم الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي. اعتمدت الورقة على جمع المعلومات من المصادر الثانوية الصادرة من الجهات ذات الصلة بموضوع الورقة ومن ثم تحليلها باستخدام منهج التحليل الوصفي. من أبرز النتائج أن هناك تحولاً في اتجاه حركة تجارة السودان الخارجية من الدول الأوربية والعربية إلى الدول الآسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية بعد استخراج البترول. هناك عجزاً في الميزان التجاري للسودان ظل مستمراً بسبب تراجع الصادرات وزيادة في اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي. عدم وجود شراكات تجارية بين السودان ودول الجوار، باستثناء مصر. توصي الورقة بضرورة بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية متوازنة في المحيط الإقليمي والعالمي. إدارة العملية الإنتاجية وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية " الزراعة، الصناعة، التعدين" وتنمية وتنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وفتح المزيد من الأسواق العالمية. إيجاد شراكات تجارية إستراتيجية مع دول الجوار في إطار التعاون الاقتصادي والعمل المشترك. ضمان

الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، ومشاركة القطاع الخاص في عملية الإنتاج والتجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Abstract

The paper aims to study Trend of Sudan's foreign trade movement 2000-2017, the paper's problem was to answer “What role does international economic relations play in the growth and trend of the Sudan trade movement?” The paper assumes that, the international economic relations play an important role in guiding of Sudan's foreign trade movement during the study period, and that, the foreign trade and the changing of structure of Sudanese exports did not lead to addressing the continuous deficit of the Sudanese trade balance during the study period. And that there is an increase in the Sudanese economy's dependence on imports in response to the increase in the total demand due to the weakness of domestic production. The paper relied on collected information from secondary sources that issued by the relevant authorities by using the descriptive approach. The most prominent results is that, there is a shift in the trend of Sudan's foreign trade movement from European and Arab countries to the non-Arab Asian countries, such as China, after oil extraction. There is a persisted deficit in the Sudanese trade balance due to the decline of exports and an increasing of Sudanese economy’s that depend on imports, that to response to the increase of aggregate demand in light of Low domestic production. Lack of commercial partnerships between Sudan and neighboring countries, except Egypt. The paper recommends the following, need to build a balanced political, economic relations trade in the regional and global environment. Managing the production process and developing and the main productive sectors, such as: "agriculture, industry, mining", developing and distribution of exports by increasing its competitiveness and opening more international markets. Finding a commercial and strategic partnerships with neighboring countries in the framework of economic cooperation. Ensuring economic, political, security and social stability, and the participation of the private sector in the production and foreign trade process.

Key Words : Foreign trade, Balance of trade, Exports, Imports.

أولاً: مقدمة :

منذ فتر ة طويلة لم يحظ الاقتصاد السوداني ببناء علاقات سياسية واقتصادية متوازنة في المحيط الإقليمي والعالمي، تمكنه من تحقيق مكاسب ومنافع من تجارته الخارجية تحقق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشود. لقد تدهورت علاقات السودان بالمجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فتأثر الاقتصاد السوداني وتعطل الجهاز الإنتاجي"الزراعة والصناعة" وتأثرت التجارة الخارجية بشكل كبير. لتجاوز هذه العقبة في علاقاته الخارجية سعى السودان إلى إقامة علاقة متميزة مع دول جنوب شرق آسيا خاصة جمهورية الصين، وكان نتيجة ذلك أن شهدت تجارة السودان الخارجية نمواً مع تلك الدول بعد اكتشاف وتصدير البترول خلال "2000-2011م" وشهدت البلاد تحقيق معدلات إيجابية في بعض الجوانب الاقتصادية والتنموية القطاعية، إلا أن انفصال الجنوب أثر على الاقتصاد السوداني بصورة كبيرة، بدأ ذلك واضحاً في ضعف معدلات نمو الاقتصاد ومكونات القطاع الخارجي والموازنة العامة ومعدلات التضخم وسعر الصرف واحتياطي البلاد من العملات الأجنبية والتدفقات النقدية الداخلة والموارد المتاحة للتمويل، وتأثرت قطاعات الاقتصاد بهذا التدهور وانخفضت تجارة السودان الخارجية بصورة مخيفة، ولم تتمكن السياسات تحريك الصادرات وتحفيز المنتجين لتحقيق فوائض في العملات الأجنبية تساهم في تمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد.

مشكلة الورقة: تحقق التجارة الخارجية قدراً كبيراً من المنافع للدولة المتبادلة، ذلك بتحقيق توازن الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، حيث تستطيع الدول النامية توفير المزيد من العملات الأجنبية لتمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد. استطاع السودان إقامة علاقات تجارية مع عدد من الدول الأسيوية وفي مقدمتها "الصين" خلال "2000-2017م" واتجهت معظم تجارة السودان الخارجية نحو تلك الدول، والتي ساهمت في إنتاج البترول السوداني وتصديره، لكن انفصال الجنوب وفقدان بتروله أدى إلى انخفاض كبير في تجارة السودان بشكل عام مع تلك الدول، واستمر عجز الميزان التجاري السوداني، ولم يكن هناك من بدائل تستطيع سد نقص فاقد بترول الجنوب. مما يستدعي طرح تساؤلات تمثل في حد ذاتها مشكلة الورقة:

1. ما دور العلاقات الاقتصادية الدولية في توجه حركة التجارة الخارجية بين الدول؟
2. ما مسار إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة؟
3. ما أثر التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية على عجز الميزان التجاري السوداني ؟

4. ما حجم الصادرات والواردات السودانية وموقف الميزان التجاري خلال فترة الدراسة؟

أهمية الورقة: تأتي أهمية الورقة العلمية من أهمية دراسة إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية خلال "2000-2017م" كمحاولة للمساهمة العلمية لفائدة الطلاب والباحثين الأكاديميين والمتخصصين. أما من الناحية العملية فالورقة تحاول من خلال المناقشة والتحليل الوصول الى عدد من النتائج والتوصيات، التي يمكن أن يستفيد منها المسؤولين والمختصين في إتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بذلك.

أهداف الورقة: تهدف الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة دور العلاقات الاقتصادية الدولية في إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة.
2. تتبع مسار إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة.
3. توضيح أثر التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية على عجز الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة.
4. الكشف عن حجم الصادرات والواردات السودانية وموقف الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.
5. الوصول لنتائج وتقديم توصيات قد تساهم في معالجة مشكلات تجارة السودان الخارجية.

الفرضيات: تفترض الورقة الآتي:

1- للعلاقات الاقتصادية الدولية دور في تحديد إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة.

2- التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية لم يؤديا إلى معالجة عجز الميزان التجاري السوداني خلال فترة الدراسة.

3- هناك زيادة في إعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة حجم الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي.

منهجية الورقة: إعتمدت الورقة على جمع المعلومات من المصادر الثانوية الصادرة من الجهات ذات الصلة بموضوع الورقة ومن ثم تحليلها بإستخدام منهج التحليل الوصفي.

ثانياً: التجارة الخارجية: أستخدم لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية. تشكل التجارة الخارجية محوراً مهما في

العلاقات الدولية، حيث كانت في الماضي سبباً في الحروب بين الدول ولكنها أصبحت من أهم أسباب التقارب، كما أنها تسمح للدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة وتوسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها. إن التجارة الخارجية تعني تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج عبر الحدود القومية لدولة ما (11) . تعتبر التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المحركة للنمو على الرغم من أنها بالغة التعقيد، ذلك لتأثيراتها على قطاعات الاقتصاد الأخرى فقد أسهمت في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصادياً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى زيادة الطلب المحلي المتنامي، وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير ومساهمة متنامية في التجارة الدولية . (4) فالتجارة الخارجية هي المصدر الوحيد لتحقيق زيادات في العملات الحرة في الدول النامية من تصديرها لمنتجاتها من المواد الأولية، بعد أن أصبحت منظمة التجارة الخارجية بين الدول واقعاً معاشاً(5). فالعلاقات التجارية الخارجية المتشابكة تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلى العمليات العديدة حتى خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول على العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد، ثم وبالضرورة تمتد آثارها المباشرة إلى معدل نمو الدخل القومي ومستواه، ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة (6). أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر وذلك بتحقيق فوائض في الميزان التجاري من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، ومن ثم يمكن تحقيق الرفاهية الجماعية بالدول النامية. لكن بعض الاقتصاديون يرون استحالة قيام الصادرات بدور إنمائي بالدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، ذلك إن الدول النامية تعاني التدني المزدوج لصادرات المواد الأولية، أي تدني نصيبها في التجارة العالمية وتدني الإيرادات من صادراتها بسبب مشكلة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بفعل الإجراءات الحمائية التي تعتمدها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد المواد الأولية وخاصة المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى مشكلة التقلبات السعرية للصادرات الأولية للبلاد النامية بمعدل أعلى من 10% سنويا. هذه التقلبات أثرت بشكل ملحوظ على الدول النامية ذات الاحتياجات الاستيرادية والتي لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر التمويل العالمية (6) .

في ما يتعلق باتجاه حركة التجارة الخارجية، فإن الدول تهتم ببناء علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول من خلال تبني اتفاقيات وشراكات تجارية وتبادل للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج معاً (12) . في كثير من الأحيان نلاحظ أن هناك دولاً تتبادل تجارتها مع دول بعينها لارتباطها معها بعلاقات اقتصادية أو سياسية ونشاطات خدمية ومؤسسية، وهذا الارتباط من شأنه أن يساعد تلك الدول في الاستفادة من ميزات بعضها البعض، لأن العلاقات الاقتصادية التي تربط بين البلدان هي عبارة عن تدفق السلع ورؤوس الأموال والقوى العاملة من بلد لآخر(10). في

نفس الوقت يجب أن تفهم التجارة الخارجية على أنها أكبر من عملية بسيطة لذلك التدفق، لأنه من خلال فتح الاقتصاديات والمجتمعات أمام حركة التجارة الدولية والتمويل الدولي، ومن خلال تفهم وتبني نظرة التوجه للخارج إلى باقي دول العالم، فإن الدول النامية مدعوة ليس فقط للانخراط في عمليات التجارة الخارجية، ولكن مدعوةً أيضاً إلى نقل التكنولوجيا لإحداث تنمية محلية ولاستقطاب أنماط من الاستهلاك وإحداث إصلاحات وترتيبات مؤسسية وتغييرات تنظيمية تتوافق مع التطورات الدولية، ولسوء الحظ فإن العديد من الدول الفقيرة تمتلك خيارات قليلة فيما يتعلق بقدرتها على التفاعل مع العالم (4).

ثالثاً: الميزان التجاري: يقصد بالميزان التجاري أو التوازن التجاري الفرق بين قيمة واردات وصادرات البلد المعين من السلع فقط خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (3) . يسمى بالتجارة المنظورة "Visible Trade" حيث يتم استبعاد التجارة غير المنظورة "Invisible Trade" مثل معاملات الخدمات

"خدمات النقل والتأمين والسياحة والصيرفة" ولا يشار إليها كعمليات تجارية أو تجارة فعلية ويمكن إعطاء أسعار عند تسليم ظهر الباخرة أو بعد التخليص الجمركي (2) . يختصر اسم الميزان التجاري في اللغة الإنجليزية "BOT". يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فهذا فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول إن هنالك عجزا في الميزان التجاري. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة.

رابعاً: تجارة السودان الخارجية: مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال حتى اليوم بمراحل اضطراب عديدة، من خلالها تم تطبيق نظم اقتصادية مختلفة وتحولاً جذرياً من نظام اقتصادي إلى آخر علي النقيض منه تماماً، كان لها الأثر الواضح في أن لا يحرز الاقتصاد السوداني أي تقدم اقتصادي ذو قيمة نوعية ومفصلية، على الرغم من توفره على ثراء وتنوع موردي كبير لم يتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الاقتصادي. وكان أن اتسم أداء الاقتصاد السوداني بالعجز عن تحقيق أهدافه وتلبيه حاجات المواطنين، حيث عجزت كل الحكومات المتعاقبة عبر سياساتها المختلفة عن توجيه الأموال والقروض والاستثمارات الأجنبية والوطنية إلى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت ونفذت لتحريك عجلة الإنتاج ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وإحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد السوداني، وإعادة توظيف واستغلال موارده المتنوعة بكفاءة، ومن ثم توزيع ثماره بعدالة. رافق ذلك عوامل الجفاف والتصحر والجوع وزيادة مديونية السودان الخارجية والتوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب الاستحقاقات السياسية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005م وأزمة دارفور ومشكلة

شرق السودان، وما تبع ذلك من تداعيات انفصال جنوب السودان وخروج عائدات بترولة بنسبة 75% من الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية. لقد شهد الاقتصاد السوداني زيادة اعتماده على الواردات تلبيةً للزيادة في حجم الطلب الكلي السلع والخدمات في ظل حالة الجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي ومحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وكان هناك ارتفاعا متزامناً في مستويات الأسعار المحلية وقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بفعل تأثير التضخم والانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية. أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات المحلية في السوق الدولية، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاجها بفعل تأثير التضخم، نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على استيراد جزء كبير من مدخلات الإنتاج من العالم الخارجي، مما أدى إضعاف قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

جدول (1) الميزان التجاري في السودان (2000-2017م)- مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	268940	602257-	497,269-	339739-	297466-	1932542-	2416930-	103793	2318964
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	1433813-	1359510	957572	-5163882	5128336-	4757577-	6304104-	5216968-	5033287-

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2017م).

شكل (1) الميزان التجاري في السودان (2000-2017م)- مليون دولار

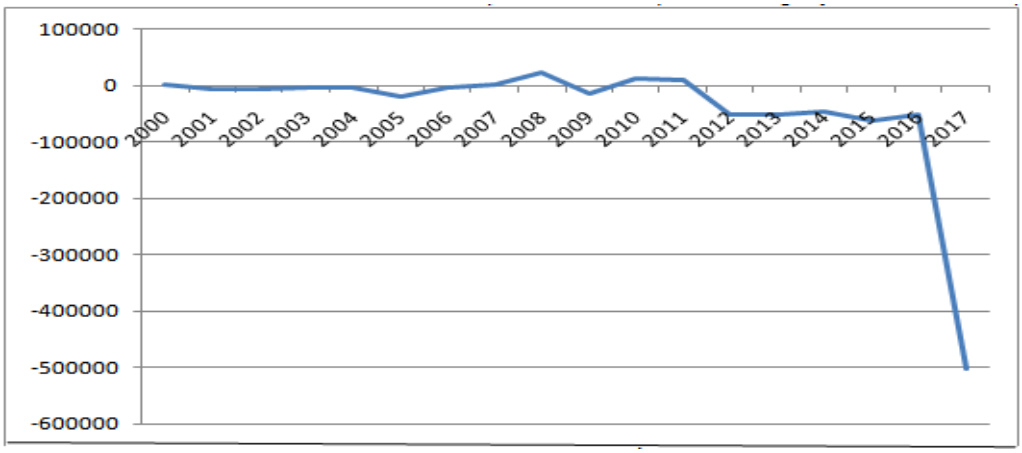

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة

من الجدول (1) والشكل (1) نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض مقداره 268940 مليون دولار في العام 2000م. بينما سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً قدره "-602257، -497269، -339739، -297466، -1932542، -2416930" مليون دولار على التوالي خلال "2001- 2006م" بسبب للزيادات الكبيرة في قيمة الواردات. في عامي "2007م،

2008م" تحول عجز الميزان التجاري إلي فائض قدره "103793، 2318964" مليون دولار ذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية بمعدلات تفوق نسبة 55%. في العام 2009م سجل عجز الميزان التجاري ما قيمته "-1433813" مليون دولار. في عامي "2010م، 2011م" حقق الميزان التجاري فائضاً قدره "1359510، 957572" مليون دولار على التوالي، وقد كان انخفاض الفائض في الميزان التجاري عام 2011م بسبب انخفاض حصيلة الصادرات لانخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية" بسبب انفصال الجنوب" وما تبعه من تقليل لحجم الواردات السودانية. خلال (2012م- 2017م) استمر عجز الميزان التجاري ليسجل "-5163882، -5128336، 4757577، -6304104، -5216968، -5033287" مليون دولار علي التوالي، لقد كان سبب حدوث العجز في الميزان التجاري خلال "2012-2017م" للانخفاض في قيمة بعض الواردات على رأسها السكر ووسائل النقل والمواد البترولية والمواد الغذائية وانخفاض نصيب الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول، وأن صادرات السودان من المنتجات الزراعية والمعدنية "الذهب" لم تستطع سد فاقد الصادرات البترولية التي كانت داعمة للميزان التجاري.

خامساً : إتجاه حركة الصادرات السودانية: تعرف الصادرات باللفظ الذي يطلق على كل ما يصدر خارج حدود الدولة من سلعة وخدمات (7) . كما تعرف بأنها مجموعة السلع والخدمات التي تميز دولة معينة بإنتاجها وتقوم بتبادلها مع دولة أخرى نظير عائدات من سلع وخدمات أخرى (8) . يعتبر السودان من دول العالم الثالث التي تعاني من ضعف في هيكل صادراتها، إذ أن معظم صادراته منذ الاستقلال وحتى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين تتكون من المنتجات الزراعية بشقيها "النباتي والحيواني" والمواد الأولية، وقد أتسمت هذه المنتجات بمزايا تنافسية عالية في الأسواق العالمية بمواصفاتها وجودتها الملائمة لمتطلبات السوق العالمي من جهة وانتظام وتيرة تدفقها من جهة أخرى. كان للسودان علاقات تجارية دولية قبل الاستقلال، حيث كانت مزارع القطن بمشروع الجزيرة تغذي مصانع لانكشير في بريطانيا العظمي وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السوق العالمية، وخلال (1960-1972م) كانت معظم صادرات السودان من المواد الخام الأولية أو المنتجات الزراعية، وكان هيكل الصادرات يتكون من القطن، بذرة القطن، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني، الأمباز، الذرة، الماشية والجلود. كان القطن يمثل أكبر نسبة من قيمة الصادرات في تلك الفترة بنسبة تراوحت بين (45.5- 64%)، وكانت معظم الصادرات الأخرى تساهم بنسب ضعيفة. خلال (1970- 1978م) كان هنالك استقطاب من المعسكرين الشرقي والغربي للدول النامية، اتجهت الصادرات السودانية نحو دول المعسكرين فكانت دول السوق الأوروبية المشتركة ودول غرب أوروبا من أكبر المستوردين للصادرات السودانية يليها الإتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى، ورغم العلاقات

المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن قيمة السلع التي صدرت إليها لم تتجاوز نسبة 3.1% من إجمالي قيمة الصادرات السودانية. حتى نهاية عقد التسعينيات كانت قيمة الصادرات السودانية تتراوح بين (400 –600) مليون دولار تعتمد بصورة أساسية على الصادرات الزراعية "القطن 51%، الصمغ العربي 14%، الحبوب الزيتية 11.4%، سلع أخرى 10%" من إجمالي قيمة الصادرات السودانية.

منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين استحوذت الصادرات البترولية على اهتمام الحكومة السودانية دون بقية المنتجات التي أهملت وافتقدت العناية الاستراتيجية مما أخرجها من قائمة الصادرات الفاعلة التي تدعم الاقتصاد الوطني برغم توفر الإمكانات المهولة للسودان في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية التي كانت لها ميزات تنافسية في أسواق التجارة الخارجية، وكان نتيجة السياسات قصيرة النظر أن تدهور موقف الصادرات غير البترولية وتدن مساهمتها في دعم الاقتصاد السوداني. كما أن عوامل مثل الحروب والنزاعات وموجات الجفاف والتصحر والنزوح وما ترتب عليها من هجرة الأيدي العاملة بالزراعة والرعي للمدن، قد أدت إلى التدهور المريع في مشروعات الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني في الجزيرة والرهد والنيل الأزرق... الخ، ولم تنتهج الحكومة سياسات تشجع الأهالي في تلك المشروعات وغيرها على التعاون معها أو مع المستثمرين بسبب انعدام العدالة في تأطير علاقات الإنتاج وريع الأرض بين أصحاب الأراضي والمستثمرين. بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية هناك عوامل أخرى خارجية أدت ساهمت في هذا التدهور فتراجعت مساهمة الصادرات غير البترولية في المتوسط إلى 16.3% من إجمالي الصادرات السودانية خلال "2000– 2017م". اهتمام الدولة بالبترول وصادراته وتجاهل تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية "القطاع الزراعي، القطاع الصناعي" بالتالي إهمال الصادرات غير البترولية وشح المعلومات عن الأسواق العالمية وضعف دور الملحقيات التجارية في إيجاد أسواق ذات ميزات تنافسية عالية، أدى إلى انخفاض في الكميات المصدرة وتدني قيمة الصادرات لبعض السلع بالرغم من زيادة الكميات المصدرة منها بسبب انخفاض أسعارها وضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مما أدى إلى انخفاض الصادرات غير البترولية (9) . كان نتيجة كل ذلك عجز القطاع الزراعي والصناعي عن المساهمة الفاعلة في تحسين موقف الموازين الخارجية، وعجزهما الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلباته.

خلال (2000– 2010م) تغير هيكل الصادرات السودانية لتساهم الصادرات البترولية بنسبة 82% من إجمالي قيمة الصادرات السودانية، ودخلت المواد المصنعة في هيكل الصادر بنسب ضعيفة، وتراجعت نسب مساهمة السلع الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات وخاصة القطن، بينما تزايدت مساهمة السمسم. شهدت الفترة (2010– 2017م) عدد من المتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وكانت أهم المتغيرات المحلية إنفصال الجنوب عن الشمال

وذهاب معظم عائدات بتروله، وعلى المستوى الإقليمي تغيرت كثير من الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية وعدد من الدول المجاورة التي لها ارتباط اقتصادي مع السودان، وكانت أهم المتغيرات الدولية انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثرت الاقتصاديات بالأزمات المالية والغذائية، ومن أهم التحولات التي حدثت للصادرات السودانية السلعية تراجع صادرات البترول ودخول الذهب في الصادرات السودانية بنسبة مساهمة وصلت إلى 49.8% من إجمالي قيمة الصادرات السودانية وتزايدت صادرات الثروة الحيوانية والسمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادر. أن الأسواق الرئيسية لسلع الصادرات السودانية خلال "2000-2017م" هي الأسواق الأسيوية والعربية والأوروبية والأمريكية، وقد كانت مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية للصادرات السودانية من أهم المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ضعفت الصادرات السودانية للولايات المتحدة الأمريكية لتحتل المركز الأخير، في مقابل ذلك اتجهت نسبة كبيرة من الصادرات السودانية نحو الدول الأسيوية تليها الدول العربية فالدول الأوروبية وباقي الدول الأخرى.

جدول (2) إجمالي الصادرات السودانية (2001-2017م)- مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	1806708	1698703	1949115	2542176	3777764	4824278	5656568	8879250	11670504
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	8257105	11404280	10193432	4066499	4789732	4453723	3169011	3093639	4100381

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2017م).

شكل (2) إجمالي الصادرات السودانية (2000-2017م)- مليون دولار

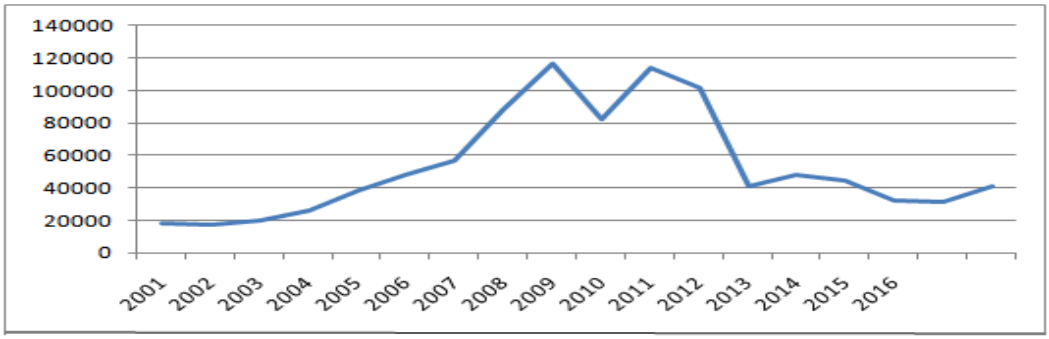

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة

نلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن قيمة الصادرات السودانية قد شهدت زيادة في العام 2000م عن الأعوام السابقة بعد دخول البترول إلى قائمة الصادرات السودانية لتصل إلى 1806708 مليون دولار، لكنها انخفضت في العام 2001م لتصل إلى 1698703 مليون دولار بسبب مشكلات في تصدير البترول السوداني، وفي العام 2002م زادت الصادرات

السودانية لتسجل 1949115 مليون دولار بزيادة صادر البترول وبداية تصدير النافتا والفرنس. الملاحظة المهمة هي أن الفترة (2002 –2008م) شهدت بصورة عامة زيادات متوالية في إجمالي الصادرات السودانية حيث كانت "1949115، 2542176، 3777764، 4824278، 5656568، 8879250، 11670504" مليون دولار نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات البترولية إلى أكثر من 82% من إجمالي الصادرات السودانية. في العام 2009م ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية وانخفاض الأسعار العالمية للبترول انخفضت الصادرات السودانية عن العام السابق لتصل إلى 8257105 مليون دولار قبل أن ترتفع في العام "2010م لتصل إلى "11404280" مليون دولار وكان دخول صادر الذهب إلى قائمة الصادرات السودانية سبباً في تلك الزيادة. أما العام 2011م فقد شهد انخفاضاً في الصادرات السودانية إلى 10193432 مليون دولار عن العام السابق له، وهو العام الذي شهد بداية فقدان بترول الجنوب بعد انفصاله في 9 يوليو 2011م. تلى ذلك انخفاضاً كبيراً في قيمة الصادرات السودانية خلال "2012–2017م" لتسجل "4066499، 4789732، 4453723، 3169011، 3093639، 4100381" مليون دولار بسبب خروج بترول الجنوب من قائمة الصادرات السودانية بالإضافة إلى الإهمال الذي عانت منه القطاعات الإنتاجية الرئيسية "الزراعة، الصناعة"، حيث لم تستطع سد نقص فاقد بترول الجنوب رغماً عن دخول صادر الذهب إلى قائمة الصادرات السودانية.

جدول (3) اتجاه حركة الصادرات السودانية (2000م – 2017م)– مليون دولار

العام	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	دول الإتحاد الأوربي	الولايات المتحدة وكندا	دول أخرى
2000	13.1	72.4	12.4	0.1	2.0
2001	11.5	78.2	8.4	0.1	1.8
2002	15.9	73.3	7.1	0.1	3.6
2003	11.8	80.9	5.9	0.1	1.3
2004	11.4	82.4	4.6	0.1	1.5
2005	7.8	86.1	2.9	0.3	2.9
2006	9.7	86.1	1.8	0.1	2.3
2007	4.7	91.9	2.1	0.1	1.2
2008	6.6	90.2	1.6	-	1.6
2009	11	84.9	1.0	0.1	3.0
2010	14.2	81.2	1.1	-	3.5
2011	19	71.6	2.6	0.1	6.7
2012	63.2	19.3	0.7	-	16.8
2013	23.1	57.7	0.7	-	18.5
2014	51.9	32.8	2.2	-	13.1
2015	57.3	24.5	3.7	-	14.5
2016	68.1	17.8	5.1	-	9
2017	67.3	17.3	4.1	-	11.3
النسبة	%26	%63.8	%3.8	0.1	%6.3

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000–2017م). بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000–2017م)

شكل (3) اتجاه حركة الصادرات السودانية (2000م– 2017م)– مليون دولار

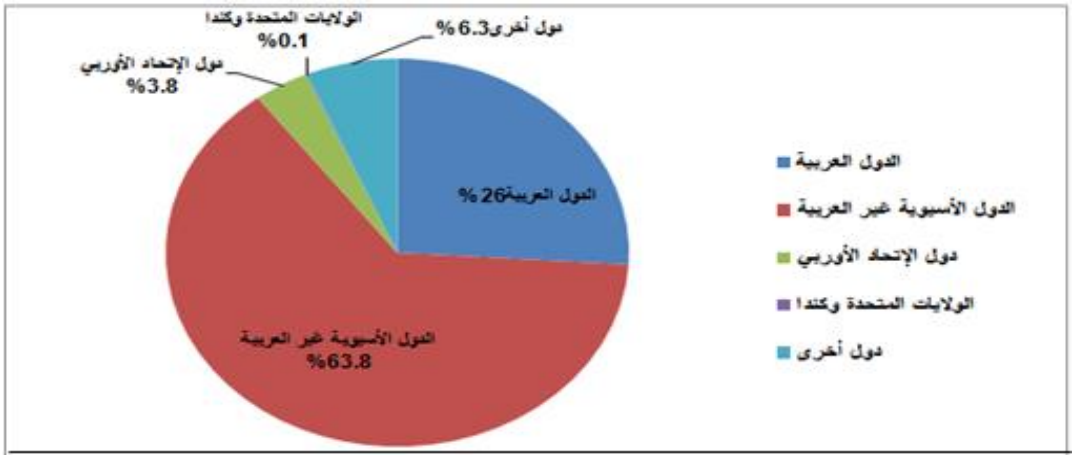

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة

من الجدول (3) والشكل (3) نلاحظ أنه:

1- طيلة "2000م، 2017م" كان اتجاه الصادرات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية يمثل النسبة الأكبر "63.8%"، تليها الدول العربية بنسبة "26%"، فالدول الأخرى بنسبة "6.3%"، ثم دول الإتحاد الأوربي بنسبة "3.8%"، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بنسبة "0.1%" من إجمالي الصادرات السودانية للخارج.

2- خلال "2000م، 2011م" كان اتجاه الصادرات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية وسنغافورة والهند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند يحتل المركز الأول بنسب كبيرة بلغت "72.4%، 78.2%، 73.3%، 80.9%، 82.4%، 86.1%، 86.1%، 91.9%، 90.2%، 84.9%، 81.2%، 71.6%" من إجمالي الصادرات السودانية، في العام 2012م بعد انفصال جنوب السودان وفقدان نفطه انخفضت الصادرات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية إلى "19.3%" من إجمالي الصادرات السودانية لصالح الدول العربية، وفي عام 2013م استعادت الدول الأسيوية المركز الأول بنسبة 57.7% من إجمالي الصادرات السودانية قبل أن تنخفض مرة أخرى لتحتل المركز الثاني خلال "2014-2017م" بالنسب "32.8%، 24.5%، 17.8%، 17.3%" من إجمالي الصادرات السودانية. ذلك بسبب انخفاض صادرات السودان من البترول.

3- خلال "2000م، 2011م" كان اتجاه الصادرات السودانية نحو الدول العربية يحتل المركز الثاني بنسب كبيرة بلغت "13.1%، 11.5%، 15.9%، 11.8%، 11.4%، 7.8%، 9.7%، 4.7%، 6.6%، 11%، 14.2%، 19%" من إجمالي الصادرات السودانية، خلال "2012-2017م".

4- بعد انفصال جنوب السودان وفقدان نفطه اتجهت الصادرات السودانية نحو الدول العربية لتحتل المركز الأول بنسبة "63.2%، 51.9%، 57.3%، 68.1%، 67.3%" من

إجمالي الصادرات السودانية على حساب الدول الأسيوية غير الدول العربية، مع ملاحظة أنه في عام 2013م استعادت الدول الأسيوية المركز الأول بنسبة 57.7% من إجمالي الصادرات السودانية بينما كانت الصادرات السودانية إلى الدول العربية في المركز الثاني بنسبة "23.1%" من إجمالي الصادرات السودانية. ذلك بسبب انخفاض صادرات السودان من البترول، وتوجه السودان نحو تصدير الذهب والثروة الحيوانية نحو الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية.

5- احتلت الصادرات السودانية نحو دول الإتحاد الأوربي "المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ودول شرق أوربا" المركز الثالث خلال "2000-2004م" بالنسب "12.4%، 8.4%، 7.1%، 5.9%، 4.6%" من إجمالي الصادرات السودانية على التوالي، لم يكن أداء الصادرات السودانية نحو الدول الأوربية خلال "2005-2014م" جيداً حيث لم يتعدى نسبة "2.6%" طيلة هذه الفترة، قبل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً خلال الأعوام "2015م، 2016م، 2017م" لتصل "3.7%، 5.1%، 4.1%" من إجمالي الصادرات السودانية على التوالي.

6- بالنسبة لمجموعة الدول الأخرى مثل دول الكوميسا واستراليا والبرازيل روسيا فقد ظل اتجاه الصادرات السودانية إليها يحتل الرابع حتى العام 2012م، حيث احتلت المركز الثالث متفوقة على الصادرات السودانية من دول الإتحاد الأوربي.

7- أما اتجاه الصادرات السودانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقد احتل المركز الأخير خلال "2000-2011م" بنسب لم تتجاوز "0.1%" من إجمالي الصادرات السودانية، إلا في العام 2005م حيث وصلت النسبة إلى 0.3% وهو العام الذي تم فيه توقيع اتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية. في العام 2012م وبعد انفصال الجنوب مباشرة ارتفعت الصادرات السودانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ارتفاعاً واضحاً لتصل إلى "8%" من إجمالي الصادرات السودانية قبل أن تتدنى مرةً أخرى إلى مادون 0.1% في السنوات التي تلت.

سادساً: إتجاه حركة الواردات السودانية:

يسهم الاستيراد الرأسمالي في عملية التنمية وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الاستيراد يوفر المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لاستغلال الموارد الاقتصادية وتنميتها، وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد لأجل عملية التنمية، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية التي تعاني الدول النامية من توفرها(محمد، 2008: 221). السودان كغيره من الدول النامية تعتمد قطاعاته الاقتصادية "القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الخدمي" على استيراد السلع الرأسمالية من الخارج، وتشكل السلع المصنعة

والتجهيزات والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي وارداته. فالتركيب السلعي لسلع الواردات السودانية تتكون من السلع الاستهلاكية وتشمل "المواد الغذائية كالقمح، الدقيق، السكر، الشاي البن، المصوغات، المنسوجات، التبغ، المشروبات" وهي تمثل نسبة كبيرة من قيمة الواردات الكلية ويوضح ذلك اعتماد السودان على العالم الخارجي في الاستهلاك مما جعل المستهلك عرضة لتذبذبات أسعار هذه السلع عالمياً. السلع الوسيطة وتشمل "المواد الخام والمواد البترولية والكيماويات" وقد بلغت نسبة الواردات منها 23% وبعد استخراج البترول انخفضت هذه النسبة كثيراً قبل أن ترتفع بصورة كبيرة بعد الانفصال. السلع الرأسمالية وتشمل "الآلات والمعدات والجرارات، وسائل النقل والمواصلات ومواد البناء" وكانت أعلى نسبة منها في عام 2005م حيث بلغت 43.2% من إجمالي قيمة الواردات السودانية.

تتمثل أبرز أسباب زيادة حجم الواردات خلال (2000م- 2017م) في زيادة الدخل القومي نسبة لدخول البترول السوداني في الدورة الاقتصادية ومساهمته في الإيرادات العامة الذاتية للدولة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي شملت كل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وتخفيض حجم الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات مما أدى إلى تصنيف السودان من ضمن الدول المنتجة تجارياً بدرجة كبرى من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسب تقرير البنك الدولي السنوي لعام 2004م)، بالإضافة إلى تطبيق التعريفة العرفية أو التحصيلية على السلع ذات المنشأ من دول الكوميسا والمنطقة العربية أدى إلى زيادة حجم الواردات من هذه الدول. في الوقت الذي لم تكن لدى المصارف السيولة الكافية لتمويل تلك المدخلات مما سبب عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وأصاب الاقتصاد السوداني بإعاقة في نموه وأضعف إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يقتضى ضرورة تبنى الدولة لسياسات تمكنها من تحريك الصادرات وتحفيز المنتجين لتحقيق فوائض في العملات الأجنبية تساهم في تمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد(أبو صالح، 2002: 48).

جدول (4) إجمالي الواردات السودانية (2000-2017م)-مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	1537768	2300960	2446384	2881915	4075230	6756820	8073498	8775457	9351540
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	9690918	10044770	9235860	9230381	9918068	9211300	9509115	8310607	9133668

المصدر: السودان، هيئة الجمارك السودانية، الخرطوم، للأعوام (2000-2017م).

شكل (4) إجمالي الواردات السودانية "2000-2017م"- مليون دولار

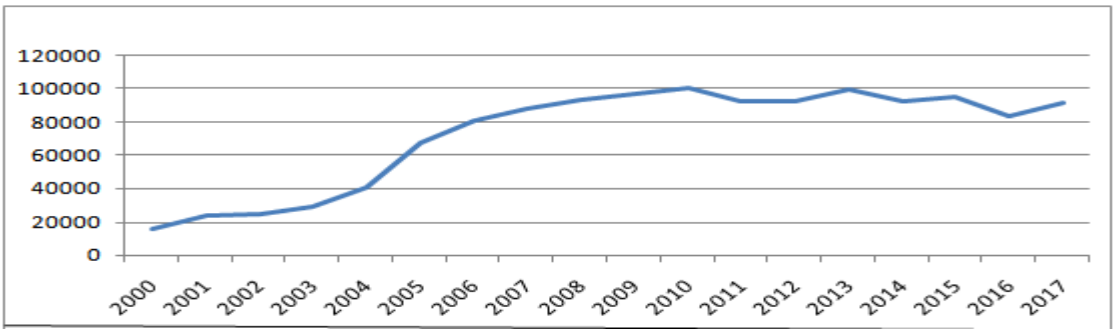

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة

من الجدول (4) والشكل (4) نلاحظ أنه خلال (2000 –2010م) شهدت الواردات السودانية زيادة مستمرة من قيمة "1537768" مليون دولار عام 2000م إلى "10044770" مليون دولار عام 2010م، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الاستثمارات المتعلقة بالنفط واحتياجاتها من الخارج والزيادة الكبيرة في بنود الاستيراد الرئيسية، وفي قيمه استيراد المواد الغذائية حيث وصلت نسبتها حوالي 44% من إجمالي الواردات. منذ العام 2011م والذي بلغت فيه قيمة الواردات السودانية "9235860" مليون دولار، نلاحظ أن هناك انخفاضاً وتذبذباً طفيفاً في قيمة الواردات السودانية. استمر هذا الوضع متذبذباً حتى وصل إلى 9133668 مليون دولار في عام 2017م، يعزى ذلك الانخفاض لفقدان نفط الجنوب والذي كان يشكل نسبة كبيرة في الصادرات السودانية، بالتالي جلب العملات الأجنبية لشراء واستيراد السلع الرأسمالية لصناعة النفط والبتروكيماويات في السودان، وقد بلغت نسبة واردات السودان من المنتجات البترولية حوالي 72% من إجمالي الواردات السودانية خلال "2012–2017م"، وظلت الواردات السودانية ذات قيمة كبيرة بسبب زيادة الطلب الكلي والزيادة في واردات المواد الغذائية والسكر بالإضافة للجازولين الذي يتم استخدامه لتوليد الكهرباء وارتفاع فاتورة استيراد القمح التي بلغت في عام 2017م حوالي 49% من جمله الواردات كما بلغت فاتورة السكر 20% بسبب زيادة الكميات المستوردة.

جدول (5) اتجاه حركة الواردات السودانية (2000م– 2017م)– مليون دولار

العام	الدول العربية	الدول الأسيوية غير العربية	دول الإتحاد الأوربي	الولايات المتحدة وكندا	دول أخرى
2000	23.2	23.3	36.3	2.1	15.1
2001	26.5	28.2	31.6	1.0	12.7
2002	36.7	23.0	23.1	0.6	16.6
2003	39.8	22.2	22.2	0.4	15.4
2004	25.8	28.9	24.3	0.8	20.2
2005	26.1	37.9	22.6	1.9	11.5
2006	22.3	43.5	21.3	1.3	11.6
2007	22.6	46.3	18.2	1.8	11.1
2008	22.7	44.7	17.0	2.3	13.3
2009	18.9	38.1	22.0	3.6	17.4
2010	28.0	37.7	15.8	1.9	16.6
2011	26.7	40.6	18.4	0.8	13.5
2012	20.4	36.2	11.1	-	32.3
2013	21.5	36.8	9.1	-	32.6
2014	20.0	41.8	9.5	-	28.7
2015	19.4	43.2	10.3	-	27.1
2016	23.8	41.7	15.1	-	19.4
2017	24.8	38.6	15.0	-	21.6
النسبة	%25	%36.3	%19.05	%0.95	%18.7

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2017م)

جدول (5) اتجاه حركة الواردات السودانية (2000م- 2017م)- مليون دولار

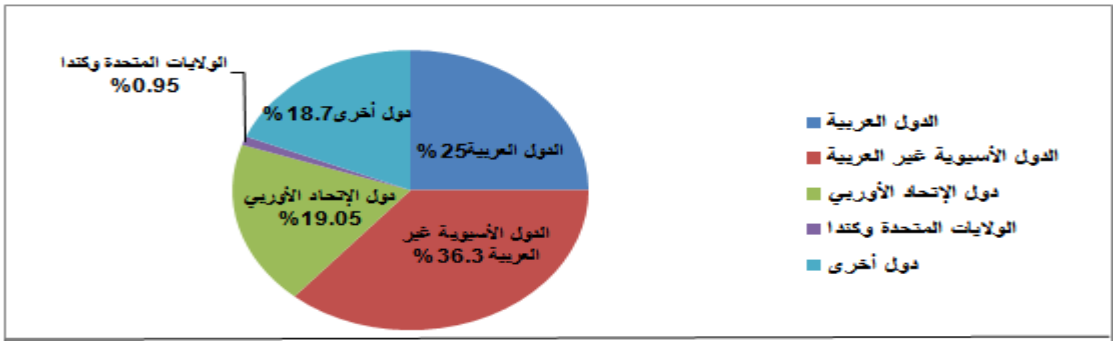

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة

من الجدول (5) والشكل (5) نلاحظ أنه:

1- طيلة "2000م، 2017م" كان اتجاه الوردات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية يمثل النسبة الأكبر "36.3%"، تليها الدول العربية بنسبة "25%"، فدول الإتحاد الأوربي بنسبة "19.05%"، ثم الدول الأخرى بنسبة "18.7%"وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بنسبة "0.95%" من إجمالي الصادرات السودانية للخارج.

2- في عامي "2000م، 2001م" كان اتجاه الواردات السودانية نحو دول الإتحاد الأوربي "المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ودول شرق أوربا" في المركز الأول بنسبة بلغت "36.3%، 31.6%" علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية، بينما سجلت قيمة واردات السودان من الدول الأسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية والهند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند خلال نفس العامين المركز الثاني بنسبة بلغت "23.3%، 28.2%" علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية على التوالي. أما اتجاه الواردات السودانية من الدول العربية فقد احتل المركز الثالث

خلال نفس العامين بنسبة بلغت "23.2%، 26.5%"علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية على التوالي. بينما كانت نسبة الواردات السودانية من الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأخير بنسبة بلغت "2.1%، 1%" على التوالي من إجمالي الواردات السودانية.

3- في عامي "2002، 2003م" كان اتجاه الواردات السودانية نحو الدول العربية في المركز الأول بنسبة بلغت "36.7%، 39.8%"علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية على التوالي، وسجلت الواردات السودانية من الإتحاد الأوربي خلال العامين نسبة "22.2%، 39.8%"علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية على التوالي، بينما احتلت واردات السودان من الدول الأسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية والهند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند خلال نفس العامين المركز الثالث بنسبة "23%، 22.2%"علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية على التوالي. أما اتجاه الواردات السودانية من الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتل المركز الأخير خلال نفس العامين بنسبة تقل عن 1% من إجمالي الواردات السودانية.

4- اتجهت الواردات السودانية خلال "2004-2017م" بصورة واضحة وجلية إلى الدول الآسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية والهند وماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند "28.9%، 37.9%، 43.5%،46.3%، 44.7%، 38.1%، 37.7%، 40.6%، 36.2%، 36.8%، 41.8%، 43.2%، 41.7%، 38.6%" من إجمالي الواردات السودانية على التوالي.

5- خلال "2004- 2017م" وباستثناء العام 2009م كان اتجاه الواردات السودانية إلى الدول العربية "السعودية، الإمارات، مصر، ليبيا، الأردن، سوريا" في المركز الثاني بالنسب "25.8%، 26.1%، 22.3%، 22.6%، 22.7%، 28%، 26.7%، 20.4%، 21.5%، 20%، 19.4%، 23.8%، 24.8%" على التوالي من إجمالي الواردات السودانية فيما عدا العام 2009م حيث كانت في المركز الثالث بنسبة أقل 18.9% من إجمالي الواردات السودانية.

6- خلال "2004- 2017م" وباستثناء العام 2009م كان اتجاه الواردات السودانية إلى دول الإتحاد الأوربي "المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ودول شرق أوربا" في المركز الثالث بالنسب "24.3%، 22.6%، 21.3%، 18.2%، 17%، 15.8%، 18.4%" على التوالي من إجمالي الواردات السودانية فيما عدا العام 2009م حيث كانت في المركز الثاني بنسبة 22% من إجمالي الواردات السودانية، بينما تقلصت واردات السودان من دول الإتحاد الأوربي خلال " 2012-2017م" لتكون في

المركز الرابع بالنسب "11.1%، 9.1%، 9.5%، 10.3%، 15.1%، 15%"علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية بعد مجموعة الدول الأخرى.

7- بالنسبة لمجموعة الدول الأخرى مثل دول الكوميسا واستراليا والبرازيل روسيا فقد ظل اتجاه الواردات السودانية منها يحتل الرابع حتى العام 2012م، حيث احتلت المركز الثالث متفوقة على الواردات السودانية من دول الإتحاد الأوربي.

8- اتجاه الواردات السودانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كان في المركز الأخير خلال "2000–2011م" إذ لم تتجاوز نسبتها "2%" إلا في الأعوام "2000م، 2008م، 2009م" بنسب بلغت "2.1%، 2.3%، 3.6%" علي التوالي من إجمالي الواردات السودانية وبصورة عامة فهي ضعيفة ومتذبذبة بصورة واضحة وجلية توضح مستوى العلاقة غير الجيد بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان.

سابعاً: النتائج: توصلت الورقة للنتائج التالية:

1- تاريخياً كان إتجاه حركة تجارة السودان الخارجية "الصادرات والواردات" نحو الدول الأوربية والعربية ولكن بعد استخراج النفط اتجهت تجارة السودان الخارجية "الصادرات، الواردات" بصورة واضحة وجلية وبنسبة كبيرة جداً إلى الدول الآسيوية غير العربية على رأسها دولة الصين الشعبية وهذا وضع مختل، تليها الدول العربية، ثم دول الإتحاد الأوربي، وأمريكا في المركز الأخير بسبب المقاطعة مع السودان. مما يشير إلى أن العلاقات الاقتصادية الدولية لعبت دوراً مهماً في توجيه حركة تجارة السودان الخارجية خلال فترة الدراسة.

2- طيلة "2000م، 2017م" كان اتجاه الصادرات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية يمثل النسبة الأكبر "63.8%"، تليها الدول العربية بنسبة "26%"، فالدول الأخرى بنسبة "6.3%"، ثم دول الإتحاد الأوربي بنسبة "3.8%"، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بنسبة "0.1%" من إجمالي الصادرات السودانية للخارج.

3- طيلة "2000م، 2017م" كان اتجاه الوردات السودانية نحو الدول الأسيوية غير العربية يمثل النسبة الأكبر "36.3%"، تليها الدول العربية بنسبة "25%"، فدول الإتحاد الأوربي بنسبة "19.05%"، ثم الدول الأخرى بنسبة "18.7%"وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بنسبة "0.95%" من إجمالي الصادرات السودانية للخارج.

4- شهدت الصادرات السودانية خلال (2002 –2008م) زيادة من "1949115، إلى "11670504" مليون دولار نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات البترولية، ثم شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمتها خلال "2012–2017م" لتسجل "4066499، 4789732،

4453723، 3169011، 3093639، 4100381" مليون دولار بسبب خروج بترول الجنوب من قائمة الصادرات السودانية بالإضافة إلى الإهمال الذي عانت منه القطاعات الإنتاجية الرئيسية "الزراعة، الصناعة"، حيث لم تستطع سد نقص فاقد بترول الجنوب رغماً عن دخول صادر الذهب إلى قائمة الصادرات السودانية.

5- هناك انخفاض في قيمة الصادرات لبعض السلع بالرغم من زيادة الكميات المصدرة منها بسبب انخفاض أسعارها وضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مما أدى انخفاض الصادرات غير البترولية. كان نتيجة كل ذلك عجز القطاع الزراعي والصناعي عن المساهمة الفاعلة في تحسين موقف الموازين الخارجية، وعجزهما الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلباته.

6- تشير الإحصاءات والرصد إلى أن هناك عجزاً في الميزان التجاري للسودان ظل مستمراً بسبب تراجع الصادرات وزيادة الواردات والتدهور في شروط التجارة الخارجية. مما يشير إلى أن التجارة الخارجية وتغير هيكل الصادرات السودانية لم يؤديا إلى معالجة عجز الميزان التجاري السوداني المستمر خلال فترة الدراسة.

7- شهدت الواردات السودانية زيادة مستمرة من "1537768" مليون دولار عام 2000م إلى "10044770" مليون دولار عام 2010م، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الاستثمارات المتعلقة بالنفط واحتياجاتها من الخارج والزيادة الكبيرة في بنود الاستيراد الرئيسية.

8- خلال "2012–2017م"، هناك زيادة في اعتماد الاقتصاد السوداني على الواردات تلبيةً لزيادة الطلب الكلي في ظل ضعف الإنتاج المحلي، ارتفاع فاتورة الواردات البترولية "الجازولين، البنزين، غاز الطبخ" وارتفاع فاتورة استيراد وسائل النقل والقمح ودقيق القمح التي بلغت في عام 2017م حوالي 49% من جمله الواردات كما بلغت فاتورة السكر 20% بسبب زيادة الكميات المستوردة.

ثامناً: التوصيات: توصي الورقة بالآتي:

1- بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية متوازنة في المحيط الإقليمي والعالمي تأخذ الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي فيه المقدمة، لأن ذلك يضمن علاقات جيدة مع كل الاقتصاد العالمي ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، ويضمن تحقيق مكاسب ومنافع من التجارة الخارجية بما يسمح بتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- إدارة العملية الإنتاجية وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية "الزراعة، الصناعة، التعدين" وتنمية وتنويع الصادرات وزيادة قيمتها المضافة وقدرتها التنافسية وفتح المزيد من الأسواق العالمية.

3- توفير بيئة محفزة للاستثمار والإنتاج، توجيه الأموال والقروض والاستثمارات الأجنبية والوطنية إلى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحريك عجلة الإنتاج ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وإحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد السوداني، وإعادة توظيف واستغلال موارده المتنوعة.

4- إيجاد شراكات تجارية إستراتيجية مع دول الجوار في إطار من التعاون الاقتصادي والعمل المشترك والوعي بالحقوق والواجبات بما يتم الاتفاق حوله، فالسودان يتمتع بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي ويمكنه تطوير التصنيع الزراعي وتنشيط تجار الحدود والتصدير لدول الجوار مقابل الاستفادة من منتجاتها كالبترول "جنوب السودان، تشاد".

5- ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، ومشاركة القطاع الخاص في عملية الإنتاج والتجارة الخارجية بما يحقق المصلحة المشتركة.

المصادر والمراجع:

1- أبو صالح، محمد حسين سليمان(2002) التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد السوداني: البعد المفقود، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم.

2- أحمد، مني عبد الله(2000) أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري، المكتبة المركزية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم.

3- البعلبكي، منير (1991) موسوعة المورد، بيروت.

البنك الدولي (1979) تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.

4- تودارو، ميشيل (2009) التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض.

5- الريح، حيدر بابكر(2013) الاقتصاد السوداني في 58 عاماً، دار عزة للطباعة والنشر، الخرطوم.

6- السيد، عثمان إبراهيم(1998)، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للنشر، الخرطوم.

7- شاكر، حلمي لبيب(1969) التصدير والاستيراد، مطبعة الكيلاني، القاهرة.

8- عفيفي، صديق محمد(1987) التسويق الدولي ونظم التصدير الاستيراد، الطبعة الثالثة، القاهرة.

9- علي، على أحمد سليمان(2007) مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، الطبعة الأولى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

10- الفيتوري، عطية مهدي(2000) الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية، معهد التخطيط القومي، بنغازي.

11- كريانين، موردخاي(2010) الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض.

12- كنونه، أمين رشيد(1980) الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد.

13- محمد، أحمد إبراهيم(2008) أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (1994-2002م)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد "1"، العدد "70"، بغداد.